اقتصاد

«الشعب» يمرر قانون الإيجار الجديد

وزير العدل لـ«الوطن»: يضبط حالات التلاعب بالإيجار

نواب: ينهي مشكلات بين المستأجر والمؤجر

الوطن

أقر مجلس الشعب بالأمس مشروع القانون الخاص بالإيجار وإلغاء الأحكام المخالفة ليصبح قانوناً وذلك بعد مناقشات استمرت يومين على التتالي علماً أن القانون تعرض للعديد من الانتقادات التي لاقت القبول في النهاية بالإجماع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير العدل نجم الأحمد أن القانون جاء ليضبط حالات التلاعب التي تحدث في الإيجارات، كما أنه راعى حقوق طرفي العلاقة الإيجارية سواء المؤجر أم المستأجر بشكل عادل ومنصف آخذاً بالحسبان الحرية التعاقدية وأن العقد شريعة المتعاقدين مع بعض الضمانات، مبيناً أنه نتاج جهد كبير ومتميز للعديد من رجال الخبرة والقانون ممن لديهم خبرة واسعة في هذا المجال.

وأضاف: إن القانون الجديد يأتي ليحل الكثير من الإشكاليات التي كانت قائمة ويجمع شتات القوانين المتناثرة التي كانت تتناول العلاقة الإيجارية، إضافة إلى ترسيخ الإجراءات القضائية واقعاً ملموساً بمقتضى النصوص التشريعية فلا يفسح المجال لاجتهادات أخرى مناقضة لها، مؤكداً أن القانون خطوة مهمة جداً في مجال الإصلاح والتطوير القضائي.

من جانبه بيّن عضو مجلس الشعب شمس الدين شداد لـ«الوطن» أن القانون يعتبر خطوة جديدة وحيوية وقد خفف الكثير من المعاناة ونحن بأمس الحاجة له ولا سيما في هذه الظروف، مشيراً إلى أنه سوف يخفف العديد من المشكلات بين المؤجر والمستأجر كما أنه سيخفف من اجتهادات القضاة، كما قد يخفف من حالات الفساد التي كانت تحدث من بعض المحامين الذين كانوا يتلاعبون على القانون ويتم الاتفاق على المؤجر أو المستأجر.

ويتضمن القانون إخضاع تأجير العقارات المعدة للسكن أو السياحة أو لأعمال تجارية أو صناعية أو حرفية أو مهنية حرة أو علمية أو المؤجرة للجهات العامة أو الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو النقابات لإرادة المتعاقدين بحيث تسجل عقود الإيجار لدى الوحدات الإدارية.

وينص القانون على عدم طلب تسجيل عقد الإيجار وتوثيقه إلا إذا قدم من المالك المستقل للعقار أو ممن يملك في العقار الشائع أسهماً بنسبة ٧٥ بالمئة على الأقل من كامل الأسهم الواردة بالقيد العقاري، كما يعد العقد بموجب هذا القانون سنداً تنفيذياً من الأسناد المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات وبموجبه يحق للمؤجر إيداع عقد الإيجار لدى دائرة التنفيذ لاسترداد عقاره لانتهاء المدة المحددة في عقد الإيجار أو لتحصيل الأجور المستحقة.

وينظر القانون في جميع الدعاوى المقامة نتيجة الغبن والمتعلقة ببدل الإيجار للمؤجر أو المالك أو المستأجر وأحكام الإخلاء وإنهاء العلاقة الإيجارية وتعيين الخبراء المعنيين بتقدير قيمة العقار موضوع الخلاف بهدف تحديد بدل الإيجار والفترة الزمنية المتعلقة بتعديل الأجرة والادعاء بالغبن.

أما الأسباب الموجبة للقانون فقد أوضحت أن مشروع القانون يندرج في خضم التطور التشريعي الذي تعمل على مواكبته الوزارة وهو خطوة مهمة في طريق الإصلاح القضائي بما يخدم العدالة والتطور الاجتماعي والعمراني وأن القانون تضمن إعادة صياغة الأحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٦ لعام ٢٠٠١ والمتعلقة بدعوى التخمين وإزالة الغبن في بدل الإيجارات للعقارات الخاضعة لقاعدة تحديد بدل الإيجار وتأكيد حق الخصم بتسمية خبيرة، إضافة إلى أن القانون الجديد يتضمن أيضاً تقنين القواعد المتعلقة بدعوى تحديد بدل الإيجار في العقارات المملوكة على الشيوع منعاً لتناقض الاجتهاد، كما أقر قاعدة جديدة تتعلق بحالة الإخلاء من المأجور في حال تأجير المستأجر للعقار المأجور أو تنازله عنه كلاً أو جزءاً دون إذن خطي من المؤجر مع استثناء العقارات المؤجرة لأعمال تجارية أو صناعية أو كصيدلية أو لمهنة حرة أو علمية أو لمهنة حرة أو علمية أو حرفة.

كما أن القانون حسم مسألة الخصومة في إنهاء العلاقة الإيجارية للعقار المملوك على الشيوع، وتم وضع حد للخلاف المتعلق بورثة المستأجر والتساؤلات المتعلقة بتعريف عقود استثمار المنشآت الاقتصادية والمهنية المستثناة من نطاق تطبيق قانون الإيجار.

أصحاب المطاعم: مراقب المالية غير مرغوب في زيارته.. و«المالية»: أعطونا حساباتكم لن نزوركم!!

محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» بمقترح طرحه معاون وزير المالية جمال مدلجي على أصحاب المنشآت السياحية يقضي بالتزامهم التصريح عن حساباتهم الحقيقية من دون أي تعديل ليتم على أساسها اقتطاع مبلغ ٨٪ من الأرباح المصرح عنها كضريبة على أن تتعهد وزارة المالية في المقابل بعدم إرسال أي مراقب للمالية بصفته الرسمية إلى تلك المنشآت.

وفي سياق متصل كشف وزير السياحة بشر اليازجي لـ«الوطن» عن سلسلة اجتماعات مع وزارة المالية وأصحاب المنشآت السياحية لإيجاد آلية جديدة تضمن تحقيق العدالة الضريبية قدر المستطاع، ولإيجاد تطابق بين التصنيف السياحي والتصنيف المالي.

وكان آخر تلك الاجتماعات يوم الإثنين الماضي، وليس آخرها، فالمباحثات مستمرة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي يرضي جميع الأطراف.

وبحسب الوزير تأتي هذه الاجتماعات على خلفية طلب أصحاب المنشاة بعدم زيارة مراقب المالية لمنشآتهم، على أن يتعهدوا بدفع التكاليف الضريبية بالكامل، على أساس رقم يتم الاتفاق عليه مسبقاً مع المالية بحيث يحقق العدالة الضريبية ويحفظ أموال الخزينة وخاصة فيما يخص رسم الإنفاق الاستهلاكي الذي هو أمانة لدى صاحب المنشاة دفعها المواطن مسبقاً لخزينة الدولة.

من جانبه أوضح وزير السياحة لـ«الوطن» أن هذا التعهد يقوم على تحديد رقم للتكاليف الضريبية مدروس من قبل صاحب المنشاة وتقبله وزارة المالية، ويوقّع بالتراضي بين المنشاة والوزارة. وعند الاتفاق على الرقم يؤخذ في الحسبان عدد الكراسي في كل منشأة وموقعها وحجم الطلب على خدماتها ونوع العمل والخدمات المقدمة، وعلى ذلك يتم تحديد مبلغ يدفع شهرياً كضريبة إلى وزارة المالية.

وفي حال أحس صاحب المنشاة بالظلم من هذه الطريقة فهناك طرق رقابية لدى وزارة المالية للوقوف على واقع عمل المنشاة يمكن العمل بموجبها لوضع التكليف.

وأكد اليازجي أن وزارة السياحة تقوم بمهامها من خلال تسهيل مهمة التحصيل الضريبي بطريقة سياحية من خلال وضع أسعار لخدمات المنشآت وفق تصنيفها علماً بأن تحصيل الضرائب والرسوم يتم من وزارة المالية.

مشدداً على أن الوزارة لن تسمح لأي منشأة بتقاضي أسعار أعلى من الأسعار الموضوعة من الوزارة بناء على مستوى التصنيف، وأنه لن يسمح بتقاضي للمنشآت المصنفة بنجمتين تقاضي أسعار المنشأة من مستوى أربع نجوم، وأن قرار الأسعار الجديد الموضوع من قبل الوزارة تمت مراعاة وضع فرق بين أسعار النجمتين عن أسعار منشآت ثلاثة النجوم وأربعة نجوم بفرق مقبول، كما تم السماح لصاحب المنشاة الذي يقدم خدمات بجودة أعلى من تصنيفه بأن يرفع تصنيفه إلى مستوى تصنف أعلى، ما يجعله يتقاضى أسعاراً أعلى تتوافق مع خدماته المقدمة للمواطنين وبالتالي يترتب عليه دفع ضريبة أعلى تستحق لخزينة الدولة، عن طريق رسم الإنفاق الاستهلاكي وضريبة الدخل.

..لجنة حكماء لمعالجة الديون المتعثرة

الوطن

لا يزال الكثير من أصحاب المعامل والمنشآت المتضررة والمتعثرة في تسديد ديونها للمصارف يعانون من الإجراءات وأساليب وطرق تعاطي إدارات هذه المصارف مع ظروفهم، ويرون أن مراسيم التسوية التي صدرت على مدى السنوات السابقة لم تؤت أكلها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح أنه من الضروري تشكيل لجنة تضم اتحاد غرف الصناعة واتحاد غرف التجارة ووزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة وعدد من أصحاب الديون المتعثرة من جميع القطاعات والفعاليات الاقتصادية لتقييم وضع المنشآت المتضررة والمتعثرة والوقوف على إشكالياتها وأسباب عدم قدرتها على الاستفادة من إجراءات التسوية والمراسيم الخاصة بها ورصد معاناتها بشكل حقيقي وبحث الإجراءات المتخذة بحقها من المصارف من حجز على الأموال أو الممتلكات وكيفية إيجاد الحلول الناجعة لها.

ودعا إلى ضرورة السعي بشكل حثيث للحفاظ على ما تبقى من هذه المنشآت العاملة على الأرض وتوفير سبل ومستلزمات استمرارها وإقلاعها مجدداً عبر تجديد ديونها أو إعطائها فسحة جديدة تمكنها من تسديد هذه الديون من خلال «لجنة حكماء» يجب أن ينصب عملها على هذا الموضوع. رافضاً أن تتم محاسبة جميع المتعثرين بجرة قلم دون التفريق بينهم من حيث إمكانية الاستمرار بالأعمال أو عدم القدرة على التسديد. واقترح السواح أن تتم معالجة هذه المعضلة من اللجنة المذكورة عبر اجتماعات دورية تضم أصحاب العلاقة على أن ينظم جدول أسماء أو منشآت في كل اجتماع مع حلول اقتصادية لمشاكلهم.

الصناعي أيمن مولوي لم يخرج عن الإطار الذي رسمه السواح، إذ طالب في تصريح لـ«الوطن» بضرورة معالجة هذه المعضلة عبر لجنة تضم اتحادات غرف الصناعة والتجارة والبنك المركزي ووزارتي الاقتصاد والصناعة لإيجاد حل مرض لجميع أطراف العملية للحفاظ على ما تبقى من الصناعيين المتعثرين وخاصة منهم المستمرون بأعمالهم مع ضرورة التمييز بين هؤلاء الموجودين على الأرض المستمرين بأعمالهم وبين من استفاد من القروض المصرفية وغادر البلاد لأسباب مختلفة ودعا إلى عقد اجتماع مصارحة على هذا المستوى ووضع أسس لحل الموضوع حيث صدر عدة مراسيم تسوية وإعفاء من الفوائد والغرامات والتأخير لكن استجابة المصارف مع هذه المراسيم لم تكن كافية.

السوق فالت!!

لحم الدجاج مع الجاموس... وخبز في كفر سوسة مع الحشرات

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية عن حملة رقابية على المخابز التموينية لمتابعة عملها ورصد التجاوزات والمخالفات الموجودة في عدة مناطق وأحياء في دمشق، ومن جملة المخالفات التي تم رصدها مخبز سياحي (تنور) في حي كفر سوسة لديه دقيق منتهي الصلاحية ومليء بالحشرات وغير صالح للاستهلاك البشري حيث عثرت الدورية على كمية من الدقيق لدى المخبز، ولدى فتح أحد الأكياس للمعاينة اتضح أنه يحتوي على الكثير من الحشرات وتمت مصادرة كمية الدقيق المضبوطة وإغلاق المخبز وختمه بالشمع الأحمر لمدة شهر وإحالة صاحب المخبز إلى القضاء.

وفي حي برزة بين المصدر أنه تم ضبط مخبز خاص لديه ٢٣ كيساً من الدقيق التمويني المهرب حيث تم ضبط الكمية ومصادرتها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف.

وبالانتقال إلى حي بستان الدور قال المصدر إنه تم تسجيل ١٤ مخالفة بحق العديد من المخابز العاملة في الحي.

وعن الإجراءات التي تتخذ بحق الأفران المخالفة وخاصة في حال التلاعب بالوزن أو رداءة التصنيع أو تهريب الدقيق، بين أنه يتم إغلاق المخبز في حال كان سياحياً وتخفض الكميات للمخابز التموينية، وأن هذا الإجراء يتخذ بعد دراسة احتياجات المنطقة من الخبز بحيث لا يؤثر حجم التخفيض في احتياجات المواطنين القاطنين بالحي، أو يمكن تحويل تلك الكميات إلى مخبز قريب قادر على تخديم أهالي الحي وتزويدهم باحتياجاتهم اليومية من الخبز، إضافة إلى إجراءات تتعلق بتنظيم ضبط تمويني وإحالة المخالف إلى القضاء ومصادرة السيارة التي تستخدم في عمليات تهريب ونقل الدقيق التمويني، مبيناً أنه وخلال الحملة أمس تم حجز سيارة وتحويل شخصين للقضاء وإغلاق أحد المخابز.

ومن المستغرب في الحملة الرقابية التي تم تنفيذها أمس من الوزارة والعقوبات التي اتخذت بحق المخالفين، حالة عدم الثقة بين الوزارة والعديد من عناصر دوريات حماية المستهلك بدمشق والذين أصبحت تربطهم علاقات مع الكثير من أصحاب الفعاليات التجارية في دمشق، كما أشار المصدر إلى أنه تم التعميم على أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية الطلب من عناصر حماية المستهلك إبراز مهامهم وهوياتهم عند قيامهم بجولة على الأسواق تجنباً لحدوث أي عمليات لبس أو غش أو احتيال.

وفي سياق تمويني آخر أكد مدير حماية المستهلك في الوزارة محمد باسل الطحان قيام العديد من باعة اللحوم من خلط شرحات الدجاج مع لحم الجاموس وإضافة بعض الأصبغة إلى مادة اللحوم لإكسابها لوناً أحمر، أن دوريات حماية المستهلك نظمت العديد من المخالفات بحق باعة اللحوم بهذا الخصوص، وأن هذه المخالفات تعتبر مخالفات جسيمة وهي منظورة ضمن قوانين وأنظمة الوزارة والتي تمنع الجمع بين نوعين من اللحوم مهما كان اللحم في منفذ بيع واحد، وعن إضافة الأصبغة بين أنها تغير في لون السطح الخارجي فقط للحم ولا تستطيع هذه الأصبغة تغيير لون كامل قطعة اللحم، موضحاً أن مثل هذه المخالفات تستدعي إغلاق المحل من ثلاثة أيام إلى شهر حسب جسامة المخالفة وإحالة الضبط المنظم بحق صاحب المحل إلى القضاء المختص.

«الأشغال» لـ«الوطن»: تحالفات مع شركات البناء الخاصة المحلية والعالمية لاستقطابها في إعادة الإعمار

الوطن

قال مدير في وزارة الأشغال لـ«الوطن»: إن الوزارة أعطت مؤسسات وشركات الإنشاء العامة المرونة الكافية لإنشاء شركات مشتركة وتحالفات مع شركات البناء الخاصة المحلية والعالمية من الدول الصديقة لاستقطابها وتنفيذ إعادة الإعمار بوسائط وتكنولوجيا البناء الحديثة، كما تم اعتماد دفاتر الشروط الفنية العامة ونظام التعاقد (مفتاح باليد) اللذين يسمحان باستيعاب تقنيات البناء الحديثة ما يمكن الجهات العامة صاحبة المشاريع ومؤسسات وشركات الإنشاءات العامة القيام بمناقصات أو استدراج عروض داخلية ما سيسهم في سرعة الإنجاز.

مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على تحديد حجم العمل المطلوب من خلال حصر الأضرار اللاحقة بالبنى التحتية والأبنية السكنية وبالمنشآت العامة والجزء الذي يحتاج إلى إعادة إعمار والذي يحتاج إلى ترميم وإعداد خطة على مستوى سورية، علماً بأن وزارة الأشغال العامة كانت حددت موازنتها للعام ٢٠١٦ التي تزيد على العام ٢٠١٥ بـ٢,٦ مليار ليرة نظراً لدورها في إعادة الإعمار ودعم شركات الإنشاءات العامة حيث تم تخصيص الوزارة بمبلغ ٢ مليار ليرة من لجنة إعادة الإعمار.

وبيّن أن الوزارة بحثت في مسائل إعادة الإعمار وكيفية الاعتماد على النماذج الحديثة في إنشاء البنى التحتية ووضع المخططات التنظيمية بشكل علمي ومدروس وتدوير نواتج الهدم والأنقاض إضافة إلى العمل على تطوير المعلومات والتقنيات لدى الكادر الهندسي والفني بالتعاون مع باقي الجهات العامة والقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الوزارة قدمت حلولاً وأساليب مختلفة لكيفية إزالة الأنقاض وترحيلها إلى مكبات ومدافن بواسطة آليات ثقيلة بلدوزرات وتركسات وسيارات قلابة أو استخدام الكسارات المتنقلة والتي يمكن استيرادها من دول صديقة كالكسارات الهيدروليكية والزاحفة والمخروطية المتنقلة. مبيناً أن إعادة إعمار المناطق المتضررة يجب أن تتم على أسس حديثة ومتطورة مع الأخذ بعين الاعتبار مراجعة القوانين والتشريعات الناظمة للبناء مع ضرورة تأمين السكن البديل والمؤقت وتوفير الخدمات الأساسية للمتضررين طوال فترة إعادة الإعمار.

وأضاف: إن الوزارة درست كل سيناريوهات إعادة الإعمار واتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية والبرامج والمواصفات للمرحلة المقبلة مع المحافظة على الآليات الموجودة لدى الشركات بكل الوسائل المتاحة وإصلاح المتوقف منها حتى تكون لديها الطاقة والإمكانية للانطلاق في المرحلة القادمة من إعادة الإعمار.

منوهاً بأن الوزارة تعمل على تأهيل كوادر شركات الإنشاءات العامة استعدادا لتغيير طبيعة تنفيذ المشاريع في المرحلة القادمة ما يتوافق مع طبيعة العمل المرتقبة ومع ضرورة تحقيق متطلبات العمارة الخضراء من حيث الاستدامة وعدم التأثير في البيئة وإمكانية إعادة التصنيع والاستعمال وتأمين العزل المائي والحراري بشكل تتحقق في الأبنية الديمومة من حيث ثبات تحملها للقوى مع الزمن وعدم تأثرها بالعوامل المناخية مثل التغيرات الحرارية وتأثير الصقيع وتناوب الحرارة بين درجة عالية ومنخفضة.

بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس
دائرة العلاقات المسكونية والتنمية

إعلان استدراج عروض أسعار

تعلن دائرة العلاقات المسكونية والتنمية التابعة لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس عن طلب استدراج عروض أسعار، لتقديم مضخة أفقية مع الملحقات اللازمة لبئر بلاط الجديد - محافظة حمص لصالح المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في المحافظة المذكورة أعلاه.

نرجو من الراغبين بالتقدم للمناقصة والحصول على إضبارة العرض ذات الصلة الحضور إلى مكتب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس الكائن في طالع الفضة - حي المريمية.

للاستفسار يمكنكم الاتصال على الهاتف رقم: (٠١١-٥٤١٤٤٩٠) حتى يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٥/١١/١٠.

يومياً من الساعة التاسعة حتى الواحدة ظهراً ما عدا يومي الجمعة والأحد.

آخر موعد لتقديم العروض هو يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٥/١١/١٠.

«دوشة» أرقام الحكومة

١٧٦ مليار ليرة فرق في رقم المستوردات بين «هيئة الصادرات» و«الجمارك».. والتبرير: اختلاف طرق الحساب!!

علي محمود سليمان

تجاوزت صادرات سورية ٣٤,٧ مليارات ليرة سورية، بما يعادل ١٢٥ مليون دولار أميركي خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٥، على حين بلغت قيمة المستورات أكثر من ٧٣٢,٥٧ مليار ليرة سورية، بما يعادل ٢,١ مليار دولار على أساس سعر الصرف ٣٥٠ ليرة للدولار حسب بيانات هيئة تنمية وترويج الصادرات الأخيرة.

وحسب البيانات الصادرات عن مديرية الجمارك العامة فإن قيمة الصادرات في الفترة نفسها تجاوزت ٦٧,٧ مليار ليرة سورية أي بزيادة ٣٣ مليار ليرة عن رقم هيئة الصادرات. كما بلغت قيمة المستوردات في بيانات الجمارك ٩٠٨,٣ مليارات ليرة، بما يزيد على بيانات الهيئة بنحو ١٧٥,٧٣ مليار ليرة. الأمر الذي يثير الفوضى للمتعاملين مع البيانات الرسمية، فأي رقم هو الصحيح؟ وأي رقم هو المبالغ فيه؟

المدير العام لهيئة تنمية وترويج الصادرات إيهاب اسمندر أوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» أن سبب اختلاف الأرقام يعود لاختلاف طريقة الحساب والجمع للصادرات والمستوردات، حيث تعمل هيئة تنمية وترويج الصادرات وفق نظام يسجل ما قامت باستيراده الدول الأخرى من سورية، وما صدرت الدول الأخرى إلى سورية، على حين طريقة الحساب لدى الجمارك تتم عن طريق تسجيل ما تم إدخاله وإخراجه عبر المنافذ الحدودية.

وعن السبب في تأخر الهيئة بإصدار تقرير الربع الثالث للعام الحالي المتعلق بحجم الصادرات والمستوردات، أوضح اسمندر أن السبب يعود لكون الهيئة تعمل وفق نظام دقيق يحتاج إلى جمع بيانات مرتبط بالصادرات والمستوردات وسيتم إصدار التقرير خلال الفترة القريبة القادمة.

> استوردنا بـ٧٣٢ مليار ليرة في ٦ أشهر وفق الهيئة وبـ٩٠٨ مليارات وفق الجمارك!!

وفي سياق آخر لفت اسمندر إلى أن الهيئة أنهت إعداد مشروع قرار لمنح المصدرين حوافز تصدير عن صادراتهم للعام الماضي ٢٠١٤، حيث قام فريق عمل صندوق دعم الصادرات على المشروع وسيتم عرضه قريباً، كما أن الهيئة ما تزال مستمرة بتنفيذ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٢ بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ الذي ينص على منح المصدرين حوافز تصدير عن صادراتهم للعام ٢٠١٣، وهنا يوضح اسمندر أن الحوافز التصدير يتم منحها وفق فواتير يمكن تحصيلها على مدى عامين من المصدر، وتكون بنسبة محددة فالألبسة بنسبة ٩٪، والصناعات الغذائية بنسبة ٧٪، وزيت الزيتون بنسبة ٥٪، وهي لا تدفع بشكل نقدي، وإنما يتم توزيعها عن طريقة التأمينات الاجتماعية والكهرباء والضرائب، بحيث يأتي المصدر بمطالبات من الجهات المذكورة ليحصل على تعويضها من هيئة تنمية وترويج الصادرات ويستلم الفاتورة تباعاً مع كل طلب يتقدم به، ويكون معه فترة عامين لصرف الفاتورة لدى الجهات المذكورة ولذلك لا يتم احتساب القيمة الكلية للحوافز التصديرية حتى يمر عامان على إصدارها.

وأشار اسمندر إلى أن هيئة تنمية وترويج الصادرات تعمل حالياً على إعداد دراسة حول تطوير آلية جديدة لدعم الصادرات تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى للتصدير في حال انعقاده، مضيفاً: إن فريق الدراسات في الهيئة قد قام بإعداد دراسات اقتصادية وتحليلية حول تحليل التجارة الخارجية من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٤ للبحث حول أهمية الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دراسة حول التبادل التجاري مع جمهورية روسيا الاتحادية وتحديد العلاقات الارتباطية للاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الروسي، وعمل الفريق الاقتصادي في الهيئة على بناء نموذج توازن جزئي لتحليل أثر الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي، إضافة إلى دراسة التبادل التجاري مع الصين للفترة بين ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥.